

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية التعمير، الهندسة المعمارية و البناء لولاية أولاد جلال

رقم الجبائي : 422024000051126

إعلان عن منح مؤقت

إعلان عن طلب عروض وطني مفتوح

مع اشتراط قدرات دنيا رقم : 14 / م.ت.ه.ب/ 2026

طبقا لأحكام المادة 65 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 و المتضمن قانون الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، تعلم مديرية التعمير، الهندسة المعمارية و البناء لولاية أولاد جلال إلى كافة المتعهدين المشاركين **في طلب عروض وطني مفتوح مع اشتراط**

قدرات دنيا رقم : 14 / م.ت.ه.ب/ 2026 لأجل: أشغال الجلب من خارج الموقع على مستوى تجزئتين حضريتين (3137 قطعة) عبر بلديات أولاد جلال و بلدية سيدي خالد ولاية أولاد جلال

الحصة رقم 06 : تكملة اشغال الطرقات (التجريفات) ، الصرف الصحي و المياه الصالحة للشرب (240 قطعة جزء 02)+(120+400) قطعة/ 2073 بأولاد جلال

الحصة رقم 07 : اشغال ربط شبكة الصرف الصحي بالمصبات الرئيسية بتجزئة 2073 قطعة

المعلن عنها بالجراند الوطنية ، EL HAYAT ، ليكييب Dz والنشرة -الرسمية لصفقات المتعامل العمومي BOMOP بأنه من خلال عملية تحليل و تقييم العروض أسندت الأشغال مؤقتا كالتالي:

تعيين الأشغال	الحصة	المقاول	الرقم الجبائي	نقطة العرض التقني	المبلغ العرض (دج) بكل الرسوم	المبلغ بعد التصحيح (دج) بكل الرسوم	مدة الإنجاز	عوامل الاختيار
أشغال الجلب من خارج الموقع على مستوى تجزئتين حضريتين (3137 قطعة) عبر بلديات أولاد جلال و بلدية سيدي خالد ولاية أولاد جلال	الحصة 06	مؤسسة الاشغال العمومية الكبرى والري رشيد هياق	18907050062218105100	65	21 201 355.65 دج	/	03 اشهر	اقل عرض
	الحصة 07	مؤسسة الاشغال العمومية الكبرى والري عنقر احمد	191070800803177	59	7 994 708.55 دج	/	02 اشهر	اقل عرض

المتعهدين المشاركين في طلب العروض والراغبين في الاطلاع على النتائج المفصلة لتقييم عروضهم مدعوون للاتصال بمصالحنا في أجل أقصاه ثلاثة (03) أيام ابتداء من اليوم الأول لنشر هذا الإعلان.

بإمكان المتعهدين المشاركين في هذا طلب العروض اللذين يحتجون عن هذا الاختيار أن يرفعوا طعن أمام لجنة الصفقات العمومية لولاية أولاد جلال في أجل عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ أول نشر لهذا الإعلان عن المنح المؤقت للصفقة في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي BOMOP أو في الجرائد الوطنية و إذا تزامن اليوم العاشر مع يوم عطلة أو يوم راحة قانونية يمدد التاريخ المحدد لرفع الطعن إلي يوم العمل الموالي ، وفقا للمادة 82 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 و المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام .